تعقيب الدكتور محمد حسن فج النور
على بحث الدكتور محمد عاطف كشك

أ ـ تقديـــم :

أود فى البداية أن أقدم شكرى للزميل الدكتور محمد عاطف كشك على حسن اختياره لموضوع الدراسه أولا .. ثم لتقديمها للمناقشة فى المؤتمر الخامس للاقتصاديين المصريين ثانيا .. فلا تزال البيئة تعتبر من الموضوعات الهامشية فى الغالبية من الدراسات الاقتصادية فى مصر والتى يتم فى العادة تجاهلها أو على أحسن الفروض يتم ادخالها كقيود مرنه فى التحليلات .. ويمكن ارجاع ذلك على الأقل جزئيا ـ الى أن النظريات الاقتصادية التقليدية لم تعالج الحيز المعالجة الكافية. وحقيق أن الاقتصاديين الكلاسيك قد ضمنوا دراساتهم النمط الارتقائى للأنشطة الاقتصادية ، الا أنهم فعلوا ذلك فى اطار استاتيكى خال من الحيز .

وهذا الامر يعنى ضمنا امكانية تطبيق تلك النظريات فى كل مكان ... واذا كانت المدرسة التاريخية الالمانية قد عارضت هذا الاتجاه وأصرت على ضرورة اختبار صحة النظريات فى ضوء الحقائق الاجتماعية الا أن معظم الدراسات الكلاسيكية اهتمت أساسا بالبعد الزمنى وكان اهتمامها بالبعد الحيزى أما ضمينا أو عابرا

وهكذا أصبح من المعتاد أن يعامل البعد الزمنى على أنه العامل المحدد أو على الاقل العامل الأساسى فى تلك الدراسات على حين يعامل البعد الحيزى على أنه العامل المكمل . وهكذا أصبحت الدراسات المتعلقة بتوزيعات مواقع الانشطة والسكان تعتبر أقل أهمية من الدراسات المتعلقة بمعدلات النمو ومراحله . و بالاضافة فعلى حين نجد أن عوامل البعد الزمنى قد طوعت بسهولة للتحليلات الا اننا نجد أن ـ الاقتصاديين الكلاسيكين كانوا يعتقدون ـ توهما أو تحسبا ـ أن أساليبهم التحليليه لا يمكنها تطويع

عوامل البعد الحيزى الا جزئيا حيث تقوم افتراضاتهم على أن المحددات الاساسية للانماط الموقعية أو للتمنطق : هى محددات غير اقتصادية وانما تكون اجتماعية أو أساسية بالدرجة الأولى .

ب ـ التعليق :

تنقسم الورقة موضوع التعليق الى ثلاثة أجزاء . فى جزئها الأول تناقش الورقه بعض المشاكل والأخطار البيئية المصاحبة للنشاطات الانسانية فى مجال الزراعه . وفى جزئها الثانى تركز الورقه على مشكلة التصحر باعتبارها واحده من أخطر المشاكل البيئية فى المناطق الجافة وشبه الجافه مع اشارة خاصة للموقف فى مصر . وفى جزئها الثالث تحاول الدراسه ابداء بعض الملاحظات على المنهج التحليلى لموضوع التصحر وكذا تقدم بعض التوصيات .

وبالرغم من اتفاق مع الزميل مقدم الورقه فى الهدف وفى الكثير من التحليلات ألا أن ـ هناك بعض الملاحظات التى أود أن أبديها تتعلق بالمنهج التحليلى المتبع خاصه فى الجزء الأول من الدراسه بعنوان الزراعه والبيئه .... فى هذا الجزء يستخدم الباحث مصطلح « البيئه » تبادليا بين مايعرف بالبيئه الطبيعيه ـ Physical Environment ومايعرف بالبيئه فقط أو البيئه الانسانيه Human Environment . الامر الذى تسبب فى بعض اللبس أو التداخل عند تناول الموضوع .... فى صفحة (٢) تناقش الدراسه أن نظم الزراعه التقليديه تدخلت فى تغيير البيئه الطبيعية بدرجة محدودة للغاية و بالتالى لم يكن لها اثر ذوشأن يذكر فى تغيير البيئه على عكس الزراعه الحديثه وهو الأمر الذى أدى الى أن تصف الدراسه الزراعه التقليديه بالرحمه الشديده على البيئة .... كمت لو كان الهدف النهائى هو عدم تغيير عناصر البيئه الطبيعيه أو الابقاء عليها كما وجدها الانسان . ولكننى استطيع القول بأن تغير البيئه الطبيعية هدف وارد ومشروع بل وهدف هام فى نفس الوقت ، فالهدف النهائى فى رأى هو رفاهية الانسان .... وطبيعى أن تكون رفاهية الانسان **باجياله المتعاقبه** هى الهدف النهائى .... وهكذا يكون الهدف المرحلى المتجدد بصفه دائمه هو ترشيد استخدام عناصر البيئه الطبيعيه لتستطيع تقديم خدماتها مدى أطول فترة زمنية ممكنه لخدمة الاجيال المتعاقبة ... أى اننا يجب أن نحاول ايجاد نوع من التوازن بين مختلف الاجيال فى تمتعها بثمار أو أنتاج استخدامات العناصر الطبيعيه للبيئه و بين تحملها لعبء أو تكلفة تلك الاستخدامات ... وبمعنى آخر محاولة ايجاد التوازن

الجيل الحالى والاجيال المقبله ... ولكن الهدف ليس ابدا عدم تغيير عناصر البيئه الطبيعيه .. فعدم تغيير عناصر البيئه معناه الحقيقى الحفاظ عليها فى صورة مخزون غير مفيد لايمكن له أن يؤتى ثماره الا اذا تحول الى تدفق من خلال اجراء عمليات تغيير عمديه مرشده يتم تحويلها الى أكثر الصور مناسبه لمواجهة احتياجات الانسان .

أما عن كون الزراعه التقليديه رحيمة للغاية بالبيئه اذا قورنت بنمط الزراعه الحديثه ... فاعتقد أن العكس هو الصحيح نظرا لضخامة مساهمة الزراعة الحديثة فى اشباع حاجات الانسان بالمقارنه بالزراعة التقليديه - حتى ولو كان هذا سببا فى ازدياد الطلب أو الضغط على عناصر البيئه الطبيعيه - علما بأن هذا ليس بالضرورة صحيحا فى كل الاحوال ، فزراعة الاكتفاء الذاتى كما تتواجد فى مناطق الزراعه المطريه بغرب السودان مثلا وفى الكثير من الدول الافريقية الاخرى هى التى تسبب فى تجاهل الاتزان الواجب توفره بين العائد فى المدى القصير وحفظ الارض وعناصر البيئه الطبيعيه الاخرى من التدهور ، الى جانب ضآلة مساهمتها فى توفير احتياجات الانسان لاستخدام المساحات المحروقه فى انتاج الغذاء للاكتفاء الذاتى والتى تكون فى العاده اكبر بكثير من قدرة الفرد - وعائلته - على استخدامها فى ضوء مستوى المعرفة السائدة والموارد المحدوده .. وهكذا الزارع من رقعة الى أخرى يحرق أشجارها و يتسبب بذلك فى استمرار تدهور - بل وتدمير - عناصر البيئه بها .

وتذكر الدراسه فى صفحتها الثالثة ان التصنيع الزراعى كأحد عناصر التنمية الريفيه التى لايمكن للتنمية الزراعية ان تتم الا فى اطارها يتسبب فى بعض المشاكل البيئيه فى الريف وقد لايكون التلوث أخرها شأنا ... وهنا تظهر مرة أخرى الحاجه الى التحليل فى ظل التوازن العام لمجموع القوى المؤثره فى البيئه بمفهومها الشامل - وليس فقط بمفهومها المحدود فى عناصرها الطبيعيه وذلك عن طريق ما يسمى بطرق تقدير الانعكاسات Reflections Estimate . علما بأن التصنيع ليس شرطا ضروريا للتنميه الريفيه .

وفى حقيقة الامر لا ادرى اذا كان الباحث فى الصفحة الرابعه (النقطة ٧) ضد الأصناف الجديده عاليه الانتاج من القمح والذره والارز لمجرد احتياجها الى كميات كبيره من الاسمده ؟ . - علما بأنه لا توجد ضرورة لان تكون هذه الاسمدة كيماويه بالكامل بل يمكن أن تكون عضويه على الاقل فى جزء منها - أو ا

لتأقلمه مع البيئه عن طريق الانتخاب الطبيعى والتى تكون فى العادة قليله الانتاج ! ! إذا كان الزميل الباحث يذكر أن القطن والأرز والتى هى فى الأصل من المحاصيل الاستوائية قد أصبحت تعطى أعلى غلة لها الآن فى المناطق تحت الاستوائية أو حتى فى المناطق المعتدله ... فقد يكون هذا دليلا علي نجاح الانسان فى تطويع الحاصلات الزراعية لمقابلة العناصر البيئيه عن طريق الانتخاب البشرى للسلالات وليس دليلا علي العكس ... وفى الحقيقة فلا توجد هناك دلائل موضوعية أعلمها تشير الى أفضلية الا تتخاب الطبيعى على الانتخاب البشرى للسلالات .

هذه الملاحظات الى جانب ماذكرته الدراسه المقدمه ذاتها فى صفحتها الخامسه من أن عملية تحديث الزراعة مسألة حتمية لايمكن التراجع فيها ، الى خطورة التوصيات التى قد يصل الفرد اليها اذا تعامل مع البيئه الطبيعيه كعنصر متجمد استاتيكى ... وأخشى أن يكون الزميل الباحث قد وقع فى نفس المحظور الذى يحذر منه فى استخلاصاته الختامية من أن المنهج المتكامل اللازم لدراسه وعلاج المشاكل البيئيه لايمكن أن يتناول المشكله من جوانبها الطبيعيه فقط و يتجاهل جوانب أخرى هامه ... وسنحاول فى التعليق على استخلاصات الدراسه تقديم نموذج منهجى للتعامل مع العناصر الطبيعيه كنظام فرعى من نظام دينامكى أشمل وأعم هو البيئه الانسانيه .

أما عن مشكلة التصحر فاننى أتفق مع الزميل الباحث فى كونها أخطر المشاكل البيئيه فى المناطق الجافه وشبه الجافه ـ على الاقل فى الوقت الحالى ـ ولكننى أود مرة أخرى أن اتعرض لبعض التحليلات التى قام بها بالاشارة الى موضوع التصحر فى مصر .

فكما يوضح لنا الجدول رقم (١) بصفحة ٧ يمكن استنتاج أن اسباب التصحر فى مصر ترجع بالدرجة الأولى إلى نقص الغطاء النباتى والى الرياح القويه والانحدارات الشديده ... و يوضح الجدول أيضا الحلول لتلك المشكلات وهى بالتحديد استخدام وسائل مقاومة الانجراف أو حفظ الأراضى والمياه والنباتات ، والتسميد ... أى بمعنى آخر استخدام اسلوب التنميه الزراعيه فى حل المشكلة ... وهكذا يمكن فورا توقعات الدراسه بخصوص المستقبل ص ٩ خاصه التوقعات المتعلقه بادخال التكنولوجيا المتقدمه والزراعه التجاريه من ناحيه آثارها على البيئه ـ الطبيعيه .

أما استخدام تعبير « مستوى الكفاف » للدلاله على المستوى المعيشى للغالبيه العظمى من الفلاحين المصريين ـ كما ورد فى ص ١٠ ـ فهو فى الحقيقة استخدام شديد ومجازى الى حد بعيد ... واذا كنت لا أختلف مع الباحث فى ظروف الفقر

يعيش الفلاح المصرى فى ظلها .. الا أن تلك تبتعد كثيرا عما يمكن أن يطلق عليه « مستوى الكفاف » بمعناه الاقتصادى وبما لهذا المفهوم من دلالات ومضامين تؤثر كثيرا على النتائج المستخلصه ... كنتيجة لتحميلها الواقع الفعلى للكثير مما لا يحتمل وقد تتسبب بهذا فى اهدار فرص متاحه للتغلب على المشكلات السائده .

وقد يكون وارد فى هذا المجال تقديم أحد النماذج للتعامل مع البيئه الطبيعيه كنظام فرعى من نظام البيئه الانسانية . (١) ومن الطبيعى الا يسمح لنا المجال فى هذا الوقت بالدخول فى تفصيلات النموذج الا أننى اخترت كمحاولة لاستثارة الحماس لدى اعضاء المؤتمر فى هذا الشأن ـ و بايجاز شديد يعتمد النوذج على ثلاث نظم فرعية هى البيئه الطبيعيه والبيئه التكنولوجية والبيئه المجتمعيه تنتج فى تفاعلها ثلاث نظم فرعيه أخرى هى البيئه الاقتصاديه والبيئه السياسية والبيئه الثقافيه . و يظهر النموذج استحالة وضع استراتيجيات تضمن التنميه ذات الدفع بدون التعرف الكامل على العلاقات السببيه والتبادليه بين النظم الفرعيه سابقه الذكر وعلى نتائج تفاعلها مع بعضها البعض وعلى كيفية التأثير فى النظام الأساسى عن طريق النظم الفرعيه وعلاقات الاحلال أو التنافس بينها .

الخلاصـــه :

لا تعنى الملاحظات السابقة التقليل من الجهد المبذول فى الدراسه أو التقليل من شأن العناصر الطبيعيه فى البيئه الانسانيه بأى حال .. وانما أردت أن ألفت النظر الى تدخل عناصر المشكلة وتعقدها وأننى أوافق الزميل فيما أورده عن مايكل جلانتز GIANTZ من أن الادعاء بأن الناس يتعلمون من أخطائهم انما هو فى ذاته خطأ شائع ، وأود أن أورد فقرة جاءت فى تقرير لبرلمان ولاية و يسكونسن الامريكيه منذ أكثر من مائة وعشر سنوات فى عام ١٨٦٧ ونصها كالتالى :

« أن التدهور فى الانتاجية وفى قوة مصر وفلسطين قد جاء بسبب التغييرات المناخية المحليه التى كان من غير الممكن حدوثها بدون التدمير غير المحدود للغابات التى كانت فى الاصل تغطى الدوله كلها : راجعوا تاريخ مصر وفلسطين واليونان وايطاليا .. تجدوا أن الخصوبه والانتاجيه العاليه لدولة ما يمكن تدميرها ... وهكذا فان الدولة القادره على اعالة اعداد كبيرة من السكان السعداء ذوى الحضاره وموفورى الرزق يمكن إن تتحول الى دولة ذات عقم نسبى ... وقد يكون هذا هو مستقبلنا اذا لم ن

واذا كان الناس فى العالم الخارجى تضرب بنا المثل لتتعظ بتجربتنا فى هذا الشأن الا يمكن أن نقول بان الاجدى بنا أن نعى درسنافهو لنا أولى وأجدر ؟ ! ! ومن هنا علمنا بأن ظاهرة الغرود الرملية المتحركة يمكن لها أن تكتسح أى محاولة لاستزراع وتعمير الاراضى فى صحراء مصر الغربيه بالوادى الجديد اذا لم نكن على وعى تام بما نواجهه أو اذا تقاعسنا وحولنا المسئوليه فى هذا الشأن للأجيال القادمه .. اذ تظهر الغرود على شكل موجه أو موجات متتاليه قد تمتد من بضعة كيلومترات الى عدة عشرات من الكيلو مترات بعضها طولى الشكل وأخطرها هلالى الشكل فى اتجاه جنوبى لتكتسح الارض الزراعية وما عليها من مساكن أو مشروعات للبنيه الاساسيه ... الخ .

أن نواقيس الخطر تدق بشده ولايمكن تجاهلها أو الالتفاف عنها - بل اننى اعتقد - شخصيا - اننا قد تجاوزنا المرحلة التى كان يمكن لنا فيها ان نمارس التجربة والخطأ نتيجه للزيادات الكبيرة فى اعداد السكان ، وازدياد متطلباتهم ، وزيادة الحاح تلك المتطلبات ، ليس على المدى الطويل فقط بل أيضا فى الاجلين المتوسط والقصير .. وهكذا فان دراسة كالتى نحن بصددها تحتاج الى الكثير من الجهد من فريق دراسة متكامل يشمل مختلف التخصصات يبدأ عمله فقط بعد تحديد دقيق للمفاهيم المستخدمه والعناصر المركبه المتداخله فى الموضوع . مرة أخرى اشكر الزميل الدكتور محمد عاطف كشك واشكركم ....

المناقشات.

أولا : بحث الدكتور زكى شبانة والدكتورة كوثر شغراب

١ - اشار البعض الى خطورة تدهور الموارد الارضية فى مصر كعامل هام فى استفحال مشكلة الغذاء فى مصر، حيث تدهورت خصوبة الاراضى المصرية بفعل نقص طمى النيل وجرف التربة لصالح صناعة الطوب الاحمر، ونتيجة لعدم وجود نظام جيد للرى والصرف ، وظهور اعراض الملوحة والقلوية فى بعض الاراضى . فكل هذه العوامل جعلت اكثر من نصف الاراضى المصرية الزراعية ضمن الدرجة الثالثة والرابعة . ناهيك أيضا عن زحف البناء العمرانى ، وظاهرة التصحر. وفى هذا الخصوص اشار بعض المتحدثين الى ضرورة الاهتمام بترشيد الموارد المائية وحسن استخدامها ، خصوصاً وأن هناك فاقد كبير يذهب هباءً، بالرغم من أن بعض الدراسات تشير الى ضرورة الترشيد فى ظل ما هو معلن من خطط التوسع الزراعى الأفقى حتى سنة ٢٠٠٠ .

٢ - تحدث بعض الحاضرين عن الصعوبات التى تواجهنا حينما نستند الى معيار الربحية الفردية كوسيلة اساسية لحفز القطاع الزراعى ، دون أن نهتم وفى نفس الوقت بسياسات التجميع الزراعى ، والسياسات التسويقية والتسليف . وان مشكلة الامن الغذائى لا يمكن أن تحل من خلال المبادرات الفردية فحسب ، بل من خلال وضع استراتيجية ملائمة للتنمية الزراعية ، تتضمن ، ضمن ما تتضمن ، الاهتمام بالثروة الحيوانية والداجنية والاسماك ، بما يرفع من معدل الاكتفاء الذاتى لمصر فى كثير من المحاصيل والمنتجات الغذائية . وتبدو أهمية هذه النقطة فيما نعلمه الآن من تحول الغذاء فى السوق العالمى الى سلعة استراتيجية تخضع للعبة الاستقطاب الدولى والعلاقات الخاصة .

٣- وفيما يتعلق بتقدير معدل الزيادة فى الطلب على المواد الغذائية، الذى جاء فى بحث الدكتور كوثر شغراب، اشار البعض الى انه من الافضل عند تقدير المرونة ان يتم الترجيح على اساس نصيب الإنفاق على الغذاء فى كل من الريف والحضر وليس على اساس التقسيم السكانى بين الحضر والريف نظرا لوجود تباين واضح فى متوسط الانفاق بين هذا المجتمعين.

٤- ان الكلام عن حل مشكلة الامن الغذائى فى مصر، يتطلب ان تكون نقطة الانطلاق هى تحديد الاحتياجات الغذائية لشعب مصر، حاضراً ومستقبلاً ولكن تساءل البعض، كيف يمكن تطبيق ذلك فى ظل زراعة رأسمالية او شبه رأسمالية، يدفعها اساساً حافز الربح؟ ثم كيف يمكن الحديث عن التكثيف الزراعى وضرورته فى ظل زراعة تتفتت فيها الحيازات، وان ٨٣٪ من الزراع تقل حيازتهم عن ٣ افدنة؟.

٥- قام بعض المتحدثين بالتعليق على التفرقة التى اوردها دكتور زكى شبانة حول المجاعة والازمة الاقتصادية عن تقى الدين المقريزى. فهناك فرق بين المجاعة والازمة الاقتصادية. فالمجاعة تحدث فى اقتصاد يغلب عليه طابع استخدام السلع والخدمات كقيم إستعمالية، اما الازمة الاقتصادية فهى لا تحدث الا فى مجتمعات راسمالية يسود فيها طابع المبادلة، أى صلاحية السلعة لان تكون محلاً للمبادلة وليس كقيم استعمالية.

ثانيا: بحث الدكتور سعد نصار والدكتور عبد العظيم محمد:

١- اشار البعض الى أن الطريقة التى اتبعها الباحثان فى تقدير مدى مساهمة الزراعة فى التراكم الراسمالى، لم تأخذ بعين الاعتبار التغيرات السعرية التى حدثت فى المحاصيل الزراعية وبالذات فى السنوات الاخيرة. كما أنهالم تراع قضية الاعفاءات الضريبية المقررة للقطاع الزراعى (الضريبة على الارباح التجارية والصناعية) وكذلك الدعم الذى يعطى للقطاع الزراعى فى شكل أسمدة وقروض ميسره الخ.

٢- اشار البعض الى ان الدراسة لم تتعرض للبحوث والدراسات الاخرى التى تمت من قبل ولها علاقة وثيقة بموضوع التقدير. فعلى سبيل المثال، هناك دراسة تبين ان متحصلات ومدفوعات القطاع الزراعى يكادا أن يتساويا وانه لا يوجد تحويل من الزراعة الى بقية القطاعات الاخرى. وكان يفضل ان تشير الدراسة الى هذه البحوث والنتائج التى توصلت اليها.

٣- اشار البعض الى ان التحويلات التى تتم من القطاع الزراعى الى القطاعات الاخرى لا يشترط بالضرورة ان تسهم فى زيادة التكوين الرأسمالى، فقد يكون الهدف من هذه التحويلات تمويل الاستهلاك الجارى فى المجتمع. و بالتالى فإن الربط بين تحويل الفائض من القطاع الزراعى وعملية التراكم الرأسمالى كانت تحتاج الى منهج آخر وتحديد أشد وضوحاً.

٤- اذا كنا نبحث فى مدى مساهمة القطاع الزراعى فى التراكم الرأسمالى، فلا يجب ان يقتصر الحديث عن تحويلات نقدية وسلعية من الزراعة الى القطاعات الاخرى، فربما يكون ايضا لانتقال عناصر الانتاج من الزراعة الى باقى فروع الاقتصاد القومى اهميته فى هذا الصدد.

ثالثا: بحث الدكتور محمد عاطف كشك:

١- اقترح البعض ادخال قضية تجريف التربة لصالح صناعة الطوب والزحف العمرانى على الاراضى الزراعية، ضمن المشاكل البيئية المصاحبة لخطط التوسع الزراعى. فهى تمثل إهداراً للموارد الزراعية، وقد تكون نتيجة لمشاكل التوسع التنموى عموماً، والزراعى خصوصاً. واننا لا يجوز ان نتعرض لمناقشة المشاكل البيئية بالاقتصار فقط على جانب العرض (الموارد الارضية والمائية) دون ان ندخل بعين الاعتبار موضوع الطلب على هذه الموارد.

٢- انه ينبغى التنبه من الآن لخطر التصحر الزاحف على الاراضى مصر الزراعية، وخصوصاً من جانب الصحراء الغربية، وأن تتخذ من الآن- الاجراءات والسياسات الملائمة لوقف هذا الخطر، خصوصاً وان مصر لا تملك ترف التضحية بجانب من اراضيها الزراعية ليجرفها هذا الخطر.